الخيارات المجتمعية وتنظيم المعارف المدرسية

عبد العالي بنعمور
جامعة الحسن الثاني ـ الدار البيضاء

يقدم الأستاذ عبد العالي بنعمور اجتهاده الشخصي فيما يخص النقاش الدائر في المجتمع المغربي بخصوص المعارف المطلوب من المدرسة نقلها للأجيال الناشئة، وعلاقة تلك المعارف بالاختيارات المجتمعية الكبرى للمغرب، وذلك بالرجوع إلى المرجعيات (الدستور المغربي)، والسياق المحلي والدولي ومتطلبات التوفيق بين مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق الفعالية والنجاعة في المنظومة التربوية الوطنية.

إن كان لي أن أصف بشعار واضح الخيارات المجتمعية التي يرتكز عليها الدستور المغربي نصا ومضمونا بالأخص، والتي أصبحت بوادرها متصاعدة لدى الطبقة السياسية والنخب منذ بداية الألفية الثالثة، تماشيا مع التوجهات الدولية الأساسية الحالية في إطار العولمة، وإلى حد ما مع التطلعات التلقائية للمغاربة، فسوف أقول : «حرية ـ استحقاق ـ تضامن» ؛ وذلك في جو يسوده الجمع بين البنيات المادية والروحية في الحياة.

انطلاقا من هذه المعطيات الأساسية المتعلقة بالخيارات المجتمعية، تبرز إشكالية الإلمام والتشبع بها من طرف المواطنين ؛ ومن أجل الوصول إلى الأهداف المتوخاة، لابد من التركيز على الجانب الجوهري المتعلق بالمعارف المدرسية، حيث أن النظام التربوي، والتعليم الأساسي بصفة خاصة، يكون الركيزة الأولى في بلورة روح المواطنة والتماشي الواعي مع الخيارات المجتمعية الأساسية.

لذا، سوف أحاول في البداية أن أعطي فكرة حول هذه الخيارات أو القيم المجتمعية، قبل أن أتطرق لقضية المعارف المدرسية بمحتواها، والتنظيمات التي أراها صائبة، وكذلك الطرق البيداغوجية التي تمكن من تلقينها.

1- اجتهادات فيما أعتقده قيما وخيارات مشتركة

كما عبرت عن ذلك سابقا، سوف أتطرق إلى القضايا الأربع الأساسية التي تجسد في نظري الخيارات المجتمعية والقيمية المشتركة ؛ أي إلى قضايا التوفيق بين المادة والروح، ثم الحرية والاستحقاق والتضامن.

التوفيق بين المادة والروح

إن هاته القضية تشكل الإطار العام المؤسس بالنسبة لجل المغاربة والذي يركز عليه الدستور. ففي هذا الصدد، لا بد من التذكير بأن هذا الأخير ينص على أن الإسلام دين الدولة. لكن، من الواجب أن نؤكد أيضا أن التفسير السائد لدى قسط وافر من رواد السياسة والفكر بالمغرب، وكذا المعاش الملموس بالنسبة لهذا الخيار، يجعل المغاربة يتشبعون به أساسا من باب القيم، وليس من الجانب الأورتودكسي الذي يفهم منه التطبيق الحرفي للشريعة الإسلامية انطلاقا من تصورات وتفسيرات خاصة لبعض الفئات الراديكالية. الخلاصة هو أن الدستور، تماشيا مع هدف التوفيق بين الخيارات الكونية كأولوية، والخصوصيات المجتمعية والتاريخية والثقافية كركيزة لشخصيتنا، وللمساهمة أيضا في الدفع بالاتجاهات الكونية نفسها، ينص صراحة على تموقع المغرب في تيار القيم الكونية، لكن مع ضرورة تلافي بعض الخيارات الدولية المهيمنة لصالح الماديات بصفة شبه مطلقة. من هنا تبرز حتمية الجمع بين البناء الاقتصادي والمادي من جهة، والبعد الروحي الإسلامي من جهة أخرى، مع احترام العقائد والأديان المتبعة داخل المجتمع المغربي.

مبدأ الحرية

بالنسبة لمرجعية الحرية، أول ما يتبادر للذهن يتعلق بالمواطن كمنبع للسلطة، وكذلك بحقوق الإنسان والديمقراطية واحترام الفرد، وذلك طبقا للخيارات الكونية في الموضوع. ففي هذا الصدد، أعتقد أن الدستور المغربي، رغم بعض الثغرات، يتماشى بصفة إجمالية مع التوجهات العالمية، ويفتح الباب أمام إحدى الحاجات الأساسية للبشر، أي الحرية بكل معناها، مع الحقوق التي تضمنها والواجبات التي تفرضها. هكذا، ولو أن الدستور ينص على أن الإسلام دين الدولة بدون الفصل بين القيم والقواعد التطبيقية، وأنه بالمقابل

لم ينص بصفة مباشرة على حرية العقيدة، وينادي بصفة عامة باحترام «الخيارات الأساسية»، مع ما يفرضه هذا التأكيد العام والمبهم من إمكانية تجاوزات ضد حقوق الإنسان، فإنه، من باب روحه، يفتح الباب أمام فتاوى إيجابية بالنسبة لهذه المواضيع، وذلك لصالح الحريات العامة. الكل إذن مرتبط بالممارسات على أرض الواقع، وبمدى قدرة المجتمع ونضجه على الجرأة في الارتكاز على إيجابيات الدستور في الاجتهاد في تطبيقه، تماشيا مع ما هو معمول به في إطار التجارب الديمقراطية البرلمانية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، إذا حللنا قضية الدين في الدستور، يمكن أن نفهم من التأكيد على أن الإسلام دين الدولة، إشارة إلى قيمه تاركين النصوص إلى التناوب الديمقراطي.

أولوية الاستحقاق

بالموازاة مع الحرية التي تمثل إحدى الحاجات المعنوية الجوهرية للفرد، نجد ضرورة تلبية حاجاته المادية. من هنا تبرز الأهمية القصوى للبناء الاقتصادي الذي يكون، في إطار الخيار المبدئي لفائدة التوفيق بين المادة والروح من جهة، وتوفير الديمقراطية وحقوق الإنسان المجسدة لمفهوم الحرية من جهة أخرى، أحد الركائز الأساسية لضمان كرامة الإنسان ؛ إذ أن الكرامة مبنية أساسا على الحرية، لكن أيضا على تلبية الحاجات المادية الأساسية للفرد ؛ وهنا نصل إلى بيت القصيد، حيث أن النمو والازدهار الاقتصادي مرتبط بصفة مباشرة بفكرة التحفيز، الشيء الذي يبرز هدف الاستحقاق كمحرك للإنتاج. ورب قائل يقول إن الاستحقاق مبني إلى حد ما على نوع من دعم الفوارق بين الأفراد، وبالتالي على بعد أناني، الشيء الذي يبرز فكرة تفوق البعد الفردي على البعد الجماعي في التقدم. فعلا، إذا انطلقنا من حيثيات أخلاقية بالمفهوم الضيق، لابد من الاعتراف أن فكرة الاستحقاق تؤدي إلى نوع من الفرق بين الناس. فمن هذا المنظور مثلا، انطلقت التجربة الماركسية ـ الشيوعية بالإتحاد السوفياتي ودول شرق أوروبا بعد ثورة أكتوبر 1917. لكن الكل يعلم أن هذه التجربة فشلت في نظري لسببين أساسيين ؛ السبب الأول هو أن ديكتاتورية «البروليتاريا» انقلبت إلى ديكتاتورية بكل معنى الكلمة ؛ والسبب الثاني، وكان ربما هو الجانب التفسيري الجوهري في سقوط جدار برلين، يرتبط بفشل التجربة الاقتصادية ؛ إذ أن الدوافع الاجتماعية للعمل والإنتاجية على حساب التحفيز الشخصي لم تؤد إلى النتائج المتوخاة ؛ فاستفحلت الأزمة الاقتصادية ومن خلالها الأوضاع الاجتماعية. وفي الواقع، برهنت هاته التجربة

على أن لكل إنسان غريزتين، غريزة اجتماعية أخلاقية مرتبطة بالعمل لصالح الجماعة، وغريزة فردية مبنية على تحقيق أهداف ومكتسبات شخصية. فمن يصرح أنه لا يعمل إلا لصالح المجتمع بدون الأخذ بعين الاعتبار لمصالحه الخاصة، يمكن أن يوصف، في نظري، إما بنوع من المثالية القليلة الوجود، وإما بنوع من التبجح، إن لم نقل من كتمان الحقائق. بالمقابل، من لا يعمل إلا لفائدة شخصية، فالكل يعرف أنه أناني إن لم نقل انتهازي بالمفهوم السلبي. لكل هذا، لابد من الاعتراف أن فكرة الاستحقاق المرتبطة بالتحفيز الشخصي أساسية بالنسبة للنمو الاقتصادي وتلبية الحاجات المادية للمجتمع، على أن نوفر أكثر الحظوظ لتكافؤ الفرص.

التضامن كخيار جوهري

من هذا الباب، نصل إلى الخيار المجتمعي الرابع، أي التضامن. لا بد من الاعتراف، كما قلت ذلك سابقا، بأن الفرد لا يتسم بصفة مجردة وشمولية بغريزة المصلحة الفردية، ولو أن هذه الأخيرة تكون ركيزة أساسية لتصرفاته. هكذا، وحتى لا يصبح الطموح الشخصي مرادفا للأنانية الصرفة وللمواقف الانتهازية، لابد من التأكيد على أن له أيضا غريزة اجتماعية تتمازج مع الغريزة الفردية ولو بشكل متفاوت. من هنا تبرز فكرة التضامن التلقائي من طرف الفرد. لكن الموضوعية تدفع بنا إلى الاعتراف بأن التضامن الجماعي المنظم من طرف المجتمع هو الأكثر فعالية، ومن أجل تفسير التمازج بين التصرفين، يمكن أن نذكر بما قاله «تينج سياوبينج»، الرئيس الصيني السابق وأب الثورة الاقتصادية الحالية عندما قال : «المهم لا يكمن في كون لون القط أسود أم أبيض، بل أن يكون قادرا على صيد الفأر». معنى هذا، هو أن العمل والابتكار والذكاء في المعاملات، وحس المبادرة، تصرفات جوهرية، ومن ثم تبرز فكرة الاستحقاق. لكن نفس الرئيس قال : «اعملوا واربحوا، لكن عليكم أن تؤدوا واجباتكم للمجتمع». من هنا نصل إلى فكرة التضامن ؛ مع العلم أن التضامن لا يعني التكفل التام بدون سبب. فالتضامن ضروري مع من ليس قادرا على العمل ؛ ويتعلق الأمر بالأطفال والشيوخ والمعاقين. التضامن واجب كذلك مع من يريد العمل ولا يجده، ومع من يبادر بمشاريع ويعرف مشاكل مؤقتة، الشيء الذي يفرض، في كلا الحالتين، بلورة شروط تأطيرية واضحة المعالم.

إذن، بالنسبة للخيارات المجتمعية والقيم المشتركة، نجد بالأساس ضرورة الجمع بين المادة والروح، بين الحرية والمسؤولية، بين تحفيز الاستحقاق والدفع بالتضامن وتكافؤ الفرص. إن هذه القيم المشتركة تكون بعدا جوهريا في إبراز المعارف المدرسية وتنظيمها بطرق بيداغوجية.

2- المعارف المدرسية

عندما ننكب على إشكالية المعارف المدرسية، أعتقد أنها ترتكز على هدفين جوهريين : الهدف الأول ثقافي عام يتعلق بتنوير الفرد بالمعارف العامة، وكذلك تموقعها في إطار الخيارات المجتمعية العامة. أما الغاية الثانية، فتتعلق بالتجاوب مع الحاجات الأساسية للمجتمع والعالم الاقتصادي، وذلك من أجل تزويده بالموارد البشرية الضرورية، وفي نفس الوقت ضمان الشغل للمعنيين بالأمر ؛ مع العلم أنه، في الواقع، هناك ارتباط جدلي بين الغايتين، إذ أن تنوير الفرد يساهم في تأهيله من الناحية العملية، واحتكاكه مع الواقع الملموس عبر العمل والتجربة يدفع به إلى تعميق معطياته الفكرية وتقييمه لقضية القيم.

ورجوعا إلى إشكالية المعارف بصفة عملية، يمكن التطرق إليها من زاويتين أساسيتين : الدعامات الجوهرية، ثم محتوى الأسلاك التعليمية.

المبادئ الأساسية

أول قضية تطرح على المحك تتعلق بالعلاقة بين المواقف المبدئية وارتباطها بالواقع. ففي نظري، الارتباط حتمي على شرط أن لا يحرف الواقع الموضوعي روح المبدأ نفسه، وكذلك أن لا تنقلب المبادئ إلى دوغماتيات تشل الحركية. فالمهم بالنسبة لكل نظام تربوي هو إعطاء الإمكانية الكاملة لكل المواطنين من أجل الوصول إلى المعارف الضرورية في الحياة، الشيء الذي يفرض تنظيم المسالك على أسس تمكن من تحقيق أكبر مستوى ممكن لتكافؤ الفرص ؛ بل تحقيق أكثر حظوظ لتكافؤ الفرص حيث أن التعادلية التامة غير ممكنة بصفة موضوعية.

انطلاقا من هذه المعطيات، أعتقد أن الغاية الأولى تتمثل، على غرار ما هو حاصل بالنسبة للدول المتفوقة في هذا الميدان، في تنظيم تعليم أساسي جيد، إلزامي ومجاني، مفتوح لكل الأطفال من السنة الرابعة من العمر إلى السنة الرابعة عشرة. أما الخيار الثاني، فيتجلى في إقرار مبدأ الانتقائية والتوجيه بالنسبة لكل الأطوار الموالية في التعليم، حيث على النظام أن يتجنب، تحت غطاء ديمقراطية نظرية، الدفع بشبابنا إلى أسلاك تكوينية لا يمكنهم التمكن منها. الكل يعلم أن البشر لا يتوفر على مؤهلات مماثلة، وبالتالي، من الطبيعي أن يكون هناك من ينجح في توجهات عملية ومهنية، وهناك من له القدرة على التفوق في الميادين النظرية. وبالنظر إلى إمكانية بروز بعض المهارات بشكل متأخر، وجب أن نعطي للمعنيين بالأمر إمكانية تغيير المسار عبر عدة قنوات. المبدأ الثالث يتجلى في تنظيم أسلاك التربية والتكوين على نمط واضح : تعليم أساسي من 4 إلى 14 سنة، أي لمدة عشر سنوات ؛ تعليم تأهيلي لمدة أربع سنوات ينتهي بامتحان الباكالوريا، أي ما بين 14 إلى 18 سنة ؛ وتعليم عالي لمدة 8 سنوات على الأكثر (3+2+3) ؛ وأخيرا، نجد التكوين المهني الموازي المنظم في ثلاث أسلاك ؛ سلك التخصص لمدة سنتين، أي من 14 إلى 16 سنة، لمن لا يمكنه الولوج إلى التعليم التأهيلي، وسلك التمكن لمدة سنتين أخريين لمن لا يتوفق في الباكالوريا ؛ وأخيرا سلك التقنيات العالية لمدة سنتين أيضا للحائزين على الباكالوريا ولم يستطيعوا أو لم يقرروا الولوج إلى التعليم العالي. المبدأ الرابع يكمن في اللجوء إلى نظام لغوي مزدوج، حيث، إلى جانب اللغة العربية التي تكون إحدى اللغات الهوياتية الوطنية والرسمية من أجل المعاملات والتواصل، لابد من اللجوء إلى لغة ثانية ذات طابع عملي ونفعي نظرا لحتمية الانفتاح العالمي وللمتطلبات الاقتصادية والثقافية للعولمة، خصوصا وأن على اللغة العربية، إذا أرادت أن تصبح فعلا لغة التواصل والمعاملات، أن تغتني بالانفتاح لغويا على العامية واللغات الأجنبية والعلوم. في هذا الصدد، يجب التفكير، بنفس المنطق، في طرق عملية للنهوض بلغتنا الوطنية الرسمية الثانية، أي اللغة الأمازيغية، وذلك بتعميق الخيارات التي برزت في إطار الميثاق الوطني للتربية والتكوين خصوصا بعد إقرار جهوية متقدمة في إطار الدستور الجديد. المبدأ الخامس والأخير يرتبط في نظري بضرورة الأخذ بعين الاعتبار بأن موارد الدولة محدودة، الشيء الذي لا يمكنها من توفير تعليم مجاني جيد بالنسبة لكل الأسلاك، وبالتالي، أعتقد أن استبدال مبدأ المجانية الشاملة بمبدأ المجانية الانتقائية يفرض نفسه. المهم أن نضمن تكافؤ الفرص بمجانية التعليم الأساسي وبإعطاء

منح تمثل مجموع التكلفة لمن اجتاز بنجاح مساطر الانتقاء من سلك لآخر ولا يتوفر على إمكانية دفع تكلفة الدراسة. أما الناجحون الآخرون فعليهم، حسب الإمكانيات، أن يساهموا في التكلفة التربوية بصفة كاملة أو جزئية.

محتوى الأسلاك التعليمية

إذا انطلقنا من التعليم الأساسي الإلزامي المجاني، فإن الغاية الرئيسية منه هي إعطاء أطفالنا الإمكانيات والمهارات الموضوعية الرئيسية للتواصل عبر اللغات والإلمام النسبي بأسس المعرفة من رياضيات وعلوم وجغرافيا وتاريخ وثقافة دينية ومدنية وفنية. أضف إلى هذا أنه، في حالة ما إذا نظمنا التعليم على نمط التوقيت المستمر، يمكن تخصيص أوقات بعد الظهر، من جهة إلى الرياضة، ومن جهة أخرى إلى حلقات تكوينية إضافية موجهة للتلاميذ الذين يواجهون ثغرات في بعض الميادين. هكذا، بعد هذه الفترة التكوينية، يمكن للطفل المرور إلى السلك التأهيلي ؛ فإن لم يتمكن، فيفتح أمامه السلك الأول للتكوين المهني الإجباري والمجاني الذي يدوم سنتين، أي من 15 إلى 16 سنة، ويؤهله إلى الولوج إلى عالم الشغل. يجب التأكيد هنا، من جديد، على ضرورة وجود ممرات بيداغوجية تفسح المجال لولوج أسلاك تعليمية أخرى أكثر ملاءمة.

أما السلك التأهيلي، فإنه جد محبذ بالنسبة للجميع، لكنه غير إلزامي وينطبق عليه مبدأ المجانية الانتقائية. الغاية من هذا السلك هي تهييء التلاميذ إلى الباكالوريا التي تفتح الباب أمام التعليم العالي. وكما قلت ذلك سابقا، بإمكان التلاميذ ذوي المستوى النهائي الذين لم يحصلوا على الباكالوريا، أن يلجؤوا إلى السلك الثاني من التكوين المهني، وذلك لمدة سنتين. أما التلاميذ الحاصلون على الباكالوريا، الذين لم يلتحقوا بعد الانتقاء بالجامعة، أو الذين يفضلون التكوين التقني السريع، يفتح أمامهم سلك التكوين التقني العالي المنظم لمدة سنتين. وعن محتوى هذا التعليم الإعدادي، فبالإضافة إلى جل المواد التي نجدها في إطار التعليم الأساسي، مثل اللغات، والرياضيات، والعلوم التطبيقية، والتاريخ والجغرافيا، والتربية المدنية، نجد موادا أخرى جوهرية مثل الفلسفة والفيزياء والكيمياء...

أخيرا، وفيما يتعلق بالتعليم العالي، الكل يعلم أنه يمتد مجملا إلى ثمان سنوات ويضم

ثلاثة أسلاك الأول مدته ثلاثة سنوات، ثم سنتان ثم ثلاث سنوات من جديد. غاية هذا التعليم هي تأهيل مثقفي وأطر البلاد في كل الميادين التي يحتاجها المجتمع والاقتصاد الوطني. بطبيعة الحال، يطبق في هذا المجال مبدأ الانفتاح على القيم المشتركة بصفة عامة وفي إطار أسلاك مختصة، وكذلك مبدأ المجانية الانتقائية.

الخلاصة هو أنه، سواء تعلق الأمر بالتعليم الأساسي أم بالتعليم التأهيلي، أم بالتعليم العالي، أم بالتكوين المهني بأسلاكه الثلاثة، فإن القاسم المشترك لكل هذه الاتجاهات هو تخصيص قسط من حصص التعليم إلى الخيارات والقيم المجتمعية المشتركة. كل هذا يفرض، بالإضافة إلى الخيار لفائدة الازدواجية اللغوية والمجانية الانتقائية ومبدأ تكافؤ الفرص، تأطيرا جيدا، الشيء الذي يتطلب إصلاحا شاملا للقانون الأساسي للأساتذة، كما يتطلب اللجوء إلى طرق بيداغوجية متطورة تفتح الباب، بالإضافة إلى الجانب المعرفي، إلى روح المسؤولية والجرأة لدى التلميذ والطالب، وكذلك الدفع بقدراته الإبداعية حتى نصل إلى بزوغ شخصية مستقلة وقادرة على المبادرة ومواجهة إشكاليات الحياة.